الحكم بالضرورة عند النحويين
(ابن معط) أنموذجًا

د/ حمود بن حماد الربعي (*)

الملخص:

تناول هذا البحث: "الحكم بالضرورة عند النحويين(ابن معط)أنموذجًا".
وتضمن مقدمةً، وأربعة مباحث: المبحث الأول: الضرورة الشعرية عند النحويين. المبحث الثاني: أدنى مراتب السماع. المبحث الثالث: موقف النحويين من الشاهد الشعري غير المطرد. المبحث الرابع: الضرورة الشعرية عند ابن معط.

ثم ختمت البحث بخاتمة موجزة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وأتبعتها بذكر قائمة بعناوين المصادر والمراجع التي أفدت منها.

الكلمات المفتاحية: الضرورة، النحويين، الحكم، ابن معط، معط، الحكم بالضرورة.

(*) أستاذ النحو والصرف المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها–كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية– جامعة القصيم– المملكة العربية السعودية.

hrbay@qu.edu.sa

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فقد لفت نظري قول إبراهيم أنيس:" وقد خطرت فكرة الضرورة الشعرية بأذهان أولئك النحاة الأول الذين وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم وأصولهم ففسروها على أن الناظم قد اضطر إليها اضطرارًا لسلوك هذا الشطط؛ خضوعًا للوزن الشعري والقوافي الشعرية"(١).

وبعد التأمل وجدت نصوصًا لعلمائنا الأوائل يوضحون فيه أن الشاعر عندما يكون ملتزمًا بمواخاة الأجزاء الشعرية في حروفها ومماثلة حركاتها وسكناتها يضطر إلى الخروج عن القواعد الإعرابية لإقامة الوزن، ولكن هذا الخروج يجوز له فيما يستند إليه إلى أصل فعلته العرب، مما ثبت بالسماع ارتكابهم له، قال ابن السراج: ليس للشاعر أن يرتكب ما اتفق له، وليسَ لَهُ أَنْ يُخرجَ شيئًا عَنْ لفظِه إلا أَنْ يكونَ يخرجهُ إلى أَصلٍ قَد كانَ لَهُ فيردهُ إليهِ لأَنَّهُ كانَ حقيقُتُه وإنَّما أَخرجَهُ عن قياسٍ لزمَهُ أَو اطرادٍ استمرَّ بهِ(٢).

كما لاحظت– أيضًا– اختلاف مفهوم الضرورة عند النحويين، فأردت الوقوف على مفهومها والحكم بها عند ابن معط من خلال مدوناته النحوية–(الدرة الألفية في علم العربية)، و(الفصول الخمسون) التي حازت قصب السبق، وتجلى أثرها في المنظومات والمصنفات النحوية– وبيان موقفه منها، ومن اللغة المحكوم عليها بأدنى درجات السماع الواردة في شعر فحول الشعراء، وهي تمثل أصلًا من الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم.

---

(١) من أسرار اللغة ٣٤٣.

(٢) ينظر: الأصول ٣ / ٤٣٦.

بالإضافة إلى الوقوف على ما ذكره شراح(الدرة الألفية) و(الفصول الخمسون) حول حكم ابن معط.

منهج البحث:

سيكون منهجي في هذا البحث قائماً على المنهج الوصفي والتحليلي.

الدراسات السابقة:

تناول الباحثون قضية الضرورة الشعرية، وأفردت لها دراسات مستقلة، من أهمها:

–لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية. للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف.

إلا أن هذا البحث يتناولها عند ابن معط، ولم أقف على دراسة سابقة حسب ما توصلت إليه.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة، وأربعة مباحث:

المقدمة.

المبحث الأول: الضرورة الشعرية عند النحويين.

المبحث الثاني: أدنى مراتب السماع.

المبحث الثالث: موقف النحويين من الشاهد الشعري غير المطرد.

المبحث الرابع: الضرورة الشعرية عند ابن معط.

وذيلت البحث بخاتمة تضمنت نتائجه، وثبت للمصادر والمراجع.

المبحث الأول

الضرورة الشعرية عند النحويين

الضرورة لغة: الحاجة، وهي من الاضطرار، أي : الاحتياج إلى الشيء. [١].

وفي الاصطلاح اختلف النحاة في تعريفها، ولعلنا نستعرضها من خلال الآتي:

رأي سيبويه

لم يصرح سيبويه بتعريف الضرورة، وما فهمه الشراح والدارسون لكتاب سيبويه أنه أراد بها ما يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في النثر بشرط الاضطرار إليه، ورد فرع إلى أصل، وتشبيه غير جائز بجائز[٢].

وتابعه ابن مالك[٣].

رأي ابن جني والجمهور

وهي أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[٤].

ووضح أبو حيان الضرورة بأنهم لا يريدون بها أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غيره، وإنما يعنون بالضرورة ما وقع في الشعر دون النثر[٥].

وهذا الرأي لم يشترط الاضطرار؛ قال ابن عصفور: لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر[٦].

---

(١) لسان العرب(ضرر).

(٢) ينظر: الكتاب ٣٢/١، وارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥. وينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ص ٩٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٠٠/١.

(٤) ينظر: خزانة الأدب ٤٦/١،

(٥) ينظر: الهمع ٢٧٣/٣.

(٦)ينظر: شرح الجمل ٥٤٩/٢، و ارتشاف الضرب ٢٣٧٧/٥.

رأي الأخفش

أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه؛ لأن لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فجاز له ما لم يجز لغيره(١).

رأي ابن فارس

لا يرى ابن فارس ما يسمى بالضرورة؛ إذ لا وجود لها عنده؛ إذ يجب على الشاعر أن يلتزم بقوانين العربية؛ وما خالفها فهو خطأ.

يقول:" ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ... فكله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وَمَا أَبَتْهُ العربية وأصولها فمردود. بلى للشاعر إذا لم يطرد له الذي يُريده فِي وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بَسْطاً واختصاراً وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئًا أو لاحنًا"(٢).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه ورقة ٢١ب.(مخطوط بدار الكتب ٩٠٠نحو). وينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ١٠٦.

(٢) الصاحبي ٢١٣.

المبحث الثاني

أدنى مراتب السماع

بنى النحاة القواعد النحوية على الأصول النحوية: السماع، القياس، الإجماع، استصحاب الحال [١].

ومن هذه الأصول: السماع، وهو صلب الدراسة في هذا البحث، وعرفه ابن الأنباري: الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[٢].

وقال السيوطي: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا"[٣].

وقد اعتمد النحاة في بناء قواعدهم على المطرد الكثير من كلام العرب.

حكى محمد بن سلام عن يونس بن حبيب عن عيسى بن عمر: عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[٤].

وللعرب لغات متعددة(لغة قريش، لغة قيس، لغة تميم، لغة أسد، لغة هذيل، لغة بعض كنانة، لغة بعض الطائيين)، وهذه اللغات كانت متباينة فكان منها الفصيح والأفصح والضعيف والرديء والقليل والمنكر والمتروك والنادر.

فبنوا قواعدهم على الأكثر، وما خالفها حكموا عليه باللغة القليلة أو الرديئة أو الضعيفة أو الشاذة[٥].

---

(١) الاقتراح ٧٢.

(٢) الإغراب ٤٦.

(٣) الاقتراح ٦٧.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١٥/١.

(٥) ينظر: الكتاب٣٤/٢، ٢٩٩/٣، ١٦٠/٤، ١٩٦، ٣٣٨، والخصائص ٧٨/٣، والإنصاف ٣٢٤/١، ٥٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٠٠٦/٢.وغيرها.

قال الشريف الجرجاني: الضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقُرطاس، بضم القاف، في قِرطاس، بكسرها" [١].

وقال السيوطي: ما انحط عن درجة الفصيح[٢].

ونقل السيوطي عن جمال الدين ابن هشام مراتب السماع عندهم، يقول: "اعلم أنهم يستعملون (غالبًا)، و(كثيرًا)، و(نادرًا)، و(قليلاً)، و(مطردًا)؛ فـ(المُطَّرِد): لا يختلف، و(الغالبُ): أكثر الأشياء، لكنه يختلف، و(الكثير): دونه، و(القليل): دون الكثير، و(النادر): أقل من القليل، فالعشرون بالنسبةِ إلى الثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر"[٣].

وذكر بعض الباحثين أن معناها لا زال غامضًا، وأن هذا الغموض أدى إلى خلط النحويين بينها[٤].

وهذه اللغات أخذ بها النحاة إلى عصور الاحتجاج من منتصف القرن الثاني من الهجرة في الحواضر، إلى نهاية القرن الرابع من الهجرة في البوادي[١].

---

(١) التعريفات ١٣٨.

(٢) المزهر ١٩٣/١. والفصيح:" ما استعملَتْهُ العربُ دون المحدثين وكان استعمال العربِ له كثيرا في الأشعار وغيرها فهذا حسنٌ فصيح". المزهر ١٥٢/١.

(٣) المزهر ١٩٣/١.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي د. محمد عيد، ٧٦، ٧٧. وذلك كإطلاق ابن مالك (القلة، والشذوذ، والندرة) على معنى واحد، كما في حكمه على مجيء (فَعْل) اسماً –بفتح الفاء وسكون العين– مما فاؤه أو عينه ياء على (فِعَال) بالقلة في (الألفية) ، وفي (شرح الكافية الشافية) بالشذوذ، وفي(التسهيل) بالندرة. ينظر: المقاصد الشافية ١١٥/٧، شرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤، شرح الكافية الشافية ١٨٤٩/٤. وإطلاق ابن عصفور (القلة، والشذوذ) على معنى واحد، قال:" "وحكى الكسائي: ما مر أغلظ أصحاب موسى، على معنى: أغلظ ما مروا، وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه". ينظر: شرح الجمل ٥٨٦/١.

وتحدث علماء أصول النحو عن اختلاف هذه اللغات، وتباينها، فقد عقد ابن جني بابًا عنوانه(اختلاف اللغات وكلها حجة).وذكر حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، بأنه لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها.

وعندما تقل إحدى اللغتين وتكثر الأخرى، أُخذ بالأوسع في الرواية والأقوى في القياس.

وأن يتخير الأقوى والأكثر شيوعًا منها، وأن من استعمل اللغة الأقل لم يكن مخطئًا لكلام العرب؛ إلا من جهة خطئه بعدم اختياره لأجود اللغتين، ومن احتاج إلى ذلك في الشعر أو السجع فإنه مقبول منه، غير منعي عليه(٢).

وختم بأن :" الناطق على قياس لغةٍ من "لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"(٣).

وروى أبو بكر الزبيدي: حكى ابن نوفل: قال: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: "أخبرني عما وضعت مما سميت عربية أيدخلُ فيه كلامُ العرب كلُّه فقال: لا.

فقلت كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجة فقال: أحملُ على الأكثر وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات"(٤).

وذكر السيوطي أن مدار فصاحة الكلمة على كثرة دورانها على ألسنة العرب(٥).

وأطلق عيسى بن عمر ما شذ على الأكثر: لغات(٦).

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ٨/١.

(٢) ينظر: الخصائص ١٣/٢، ١٤.

(٣) المرجع السابق ١٤/٢.

(٤) المزهر ١٤٦/١.

(٥) المرجع السابق ١٤٦/١، ١٤٧.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان ٤٨٧/٣.

وقال ابن جني: فأما قول بعضهم:

لَو شِئتِ قَد نَقَعَ الفُؤادُ بِشَربةٍ تَدَعُ الصَّوادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا

بضم الجيم فلغة شاذة غير معتد بها؛ لضعفها وعدم نظيرها ومخالفتها لما عليه الكافة(١).

وذهب ابن عصفور إلى أنه "إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ"(٢).

ولنتأمل مسألة تثنية الاسم المختوم بهمزة ممدودة نحو: كِسَاء وغِطَاء، بإقرار الهمزة أو قلبها واوًا، نحو: كِسَاءَان وكِسَاوَان، ذكر أبو حيان أنهما لغتان تكلم بهما جميع العرب، وختم المسألة بقوله:" وقوله: ولا يقاس عليه خلافًا للكسائي، بل يقاس عليه لأنها لغة لقبيلة من العرب كما ذكرنا، وإذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"(٣).

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٢٤٤.

(٢) الاقتراح ٢٣٦.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٨.

المبحث الثالث

موقف النحويين من الشاهد الشعري غير المطرد

المتأمل للمسائل النحوية يلحظ أن بعض النحويين يأخذ بالشواهد الشعرية التي حكم عليها بعضهم بأدنى درجات السماع كالقلة، أو الشذوذ، أو الندرة ، أو الضعف، أو الرداءة، بينما يرفضها آخرون لمخالفتها المسموع المطرد ؛ وهذا الاضطراب نتيجة "الخلط بين اللهجات في التقعيد وعد ما جاء من اللهجات التي لم تعتد أصلًا ضرورة"(١).

ولعل اختلاف منهج مدرستي البصرة والكوفة- من خلال وضع الأول ضوابط صارمة، وتوسع الآخر في الرواية و القياس-أدى إلى اضطراب قواعد النحو؛ إذ لم تصدر عن خطة محكمة شاملة تفرق بين اللغة الأدبية الفصحى وسائر لهجات القبائل(٢).

و هذه المسائل هي محل الدراسة في هذا المبحث، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر:

١- إثبات حرف العلة عند جزم الفعل المضارع المعتل الآخر.

الفعل المضارع المعتل الآخر إذا جزم حذف منه حرف العلة، وقد ورد في كلام العرب إثبات حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم، وعده النحويون من باب الضرورة، وذهب بعضهم إلى أنها لغة لبعض العرب إقرار هذه الحروف مع الجازم في سعة الكلام(٣).

---

(١) ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية ١٢٧.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية ٤٨، ودراسات في فقه اللغة ٦٤.

(٣) ينظر: الجمل للزجاجي ٤٠٦، و تحصيل عين الذهب ١/ ٧١، ٤٩٠، والتذييل والتكميل ٢٠٨/١، وشرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة ١٢٤/١، الهمع٢٠٥/١، وخزانة الأدب ٢٧١/٣. وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٥٥/٢.

وقد جاءت بعض الشواهد على هذه اللغة، وجعلها سيبويه في باب الضرورات، ومنها قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَخْبَارُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ (١)

وقد تأوله النحاة على عدة أقوال(٢):

الأول: أنه على إجراء المعتل مجرى الصحيح، فأثبت حرف العلة العلة(الياء) المقدر قبل دخول الجازم، فعلامة جزمه السكون.

الثاني: أنه على الضرورة الشعرية، وأن الفعل في الأصل مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وأن هذه الياء تولدت عن إشباع كسرة التاء، حيث اضطر إليها الشاعر لإقامة الوزن.

قال الأعلم:" وهي لغة ضعيفة، فاستعملها عند الضرورة"(٣).

ودافع عن هذه اللغة ابن خلف ولم يعدها من الضرورة، قال:" هَذَا الْبَيْت أنْشدهُ سِيبَوَيْهٍ فِي بَاب الضرورات وَلَيْسَ يجب أَن يكون من بَاب الضرورات لِأَنَّهُ لَو أنْشد بِحَذْف الْيَاء لم ينكسر وَإِنَّمَا مَوضِع الضَّرُورَة مَا لَا يجد الشَّاعِر مِنْهُ بدا فِي إثْبَاته

(١) البيت من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي. ينظر: الكتاب ٣١٦/٣، والمفصل ٥٣٨، وشرح الكافية الشافية ٥٧٨/٢، واللباب ١٠٩/٢، والهمع ٢٠٥/١.

ومثله قول الشاعر:

إذا العجوز غضبت فطلّق ولا ترضّاها ولا تملق

وقول الشاعر:

هجوت زبّان ثمّ جئت معتذرا من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع

(٢) ينظر: الممتع الكبير ٣٤٢/١، واللباب ١٠٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٤٠٧/٤، والتذييل والتكميل ٢٠٨/١، وشرح الأشموني ٨٤/١.

(٣) خزانة الأدب ٣٦٢/٨.

وَلَا يقدر على حذفه لِئَلَّا ينكسر الشّعْر وَهَذَا يُسمى فِي عرُوض الوافر المنقوص أَعنِي: إِذا حذف الْيَاء من قَوْله: ألم يَأْتِيك"(١).

ومثله ذكر الشاطبي أن الشاعر يمكنه الجزم بحذف الياء، فيصير منقوصًا وهو جائز وإن كان قبيحا في باب الزحاف(٢).

وقال ابن الوردي (٣) تعقيباً على قول ابن مالك في الألفية(٤):

والرفعَ فيهما انْوِ واحذفْ جازمَا ثَلاثَهُنَّ تقضِ حُكمًا لازمَا

ولو كان الشيخ رحمه الله(يعني ابن مالك) قال نحو هذا البيت:

والرفعَ فيهما انْوِ، والكلّ انحذف جزما وقد صححه بعض السلف

لكان أكثر فائدة؛ فإنّ بعض العرب يجري المعتلّ مجرى الصحيح، وعليه قراءة من قرأ: (إنه من يتق ويصبر)، بإثبات الياء في(يتقي) (٥)، وقول من قال:

إذا العجوزُ غضبتْ فطلّقِ وَلَا تَرَضَّاها وَلَا تملَّقِ

وقوله:

هَجَوتَ زَبَّانَ، ثُمَّ جِئتَ مُعتَذِرًا مِن هَجْوِ زَبَّانَ، لَم تَهجُو، ولَم تَدَعِ.

وقوله:

ألمْ يأتيكَ والأنباءُ تَنْمي بِمَا لاقت لَبونُ بني زي .

٢–مجيء فعل الشرط مضارعًا وجواب الشرط ماضيًا.

ذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى ضعف هذا الأسلوب؛ وذلك لأن الإتيان بالماضي في الشرط أو في الجزاء إنما القصد به تحقيق الأمر، وأنه كالواقع،

---

(١) خزانة الأدب ٣٦٢/٨.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٢٣٨/١.

(٣) تحرير الخصاصة ١٢٤/١.

(٤) ألفية ابن مالك ١٢.

(٥) يوسف:٩٠.وهي قراءة ابن كثير و قنبل. وقرأ الباقون على الجزم بحذف الياء. ينظر: الحجة لابن خالويه ١٩٨، وحجة القراءات ٣٦٤، ٣٦٥.

فكيف يجعل مع هذا القصد مرتبا على فعل لم يكن، وإنما هو بعد مستقبل، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضعف لذلك.

وأيضا فتكون أداة الشرط قد هيئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قطعت عنه(١).

قال ابن الخباز:" الصورة الرابعة: وهي رديئة: أن يكون الشرط مضارعًا والجزاء ماضيًا... وإنما قبح؛ لأن الشرط المضارع يجب جزمه، فإذا كان الجواب ماضيًا لم يكن على جزمه سبيل فإذا جزمت إن فعلًا واحدًا صارت كأنها منعت بعض مقتضاها، ومقتضاها فعلان"(٢).

وذهب المبرد ومن تبعه كابن مالك إلى جوازه محتجين بما يأتي:

–قوله تعالى: (إنْ نشأ نُنَزِّلْ عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين)(٣)؛لأن (ظلت) بلفظ الماضي، وقد عطفت على ننزل، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه.

–وقوله صلى الله عليه وسلم:" مَن يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غُفر له من ذنبه ما تقدم" (٤).

–وفي حديث عائشة رضي الله عنها: "إن أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ، إن يقمْ مقامَكَ رَقَّ"(٥)

–ومن النظم قول خلف بن خليفة(١):

(١)ينظر: الكتاب٣/٩٢، و المقاصد الشافية ٦/١٢٩.

(٢)توجيه اللمع٣٧٧.

(٣)الشعراء:٤.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الإيمان–باب قيام ليلة القدر من الإيمان، فتح الباري ١/٩١، رقم ٣٥.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء–الباب التاسع عشر، فتح الباري ٦/٤١٧، رقم ٣٢٨٤.

وإنْ تَقْطَعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلَادةٍ قَطَعْنا بهِ مِنكُمْ مَنَاطَ قَلَائدِ

وقول أبي زبيد الطائي(٢):

مَنْ يَكِدْني بسيّءٍ كنتُ مِنْهُ كالشَّجَا بين حَلْقِهِ والوَرِيْدِ

وقول الشاعر(٣):

إن تَصْرِمونا صَرَمْناكم وإن تَصلوا ملأْتُمُ أنفسَ الأعداءِ إرهابَا

وقول قَعْنَب ابن أم صاحب الغطفاني (٤):

إن يَسْمِعوا سَيِّئًا طاروا به فرحا مِنِّي وما سمعوا من صالح دفنوا

وذكر ابن مالك أن أكثر النحويين يخصون هذا الأسلوب بالضرورة، وعده جائز في الشعر والنثر، محتجًا بالحديث الشريف، ومعللا إمكان الشاعر أن يقول بدل كنت: أكُ منه. وقائل الثاني متمكن من أن يقول بدل (وصلناكم): نواصلكم. وبدل (وإن تصلوا ملأتم): وإن تصلوا تملؤوا. وقائل البيت الثالث متمكن من أن يقول بدل (إن يسمعوا): إن سمعوا. فلما لم يقولوا ذلك مع إمكانه، وسهولة تعاطيه، علم أنهم غير مضطرين(٥).

كما أيد ابن مالك هذا الأسلوب وذكر أن له ما يؤيده وهو القياس، وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظًا أو تقديرًا واللفظي أصل للتقديري.

---

(١) البيت من الطويل. ينظر: العقد الفريد٢٠٨/٥، وتوجيه اللمع٣٧٧، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٣٣١/١، وحرز الفوائد ٢٢١/١(تحقيق: د. عبد الله البقمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، عام ١٤١٧هـ.).

(٢)ينظر: شعره ٥٢، والمقتضب ٥٩/٢، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٥١٩/٢، وشرح الجمل ٦١٤/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٨٥/٣، وخزانة الأدب ٧٦/٩.

(٣) لم أقف على قائله.والبيت من البسيط. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٤.

(٤) البيت من البسيط. ينظر: ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٩١/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب١٠١/٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩١/٤، ٩٢.

ومحل الجواب محل غير مختص بذلك؛ لجواز أن يقع فيه جملة اسمية وفعل أمر أو دعاء أو فعل مقرون بـ "قد" أو حرف تنفيس أو بـ (لن) أو بـ(ما) النافية"[١].

وبعد: فهذه الشواهد تدل على جواز استعمال هذا الأسلوب، إلى جانب تأييده من القياس كما ذكر ابن مالك، وأنه ليس من الضرورة الشعرية التي حكم بها جمهور النحاة، والوصف كما قال الشاطبي:" والحق أنه نادر ليس في رتبة ما تقدم كما يقول النحويون"[٢].

٣–الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

هذه المسألة من المسائل الخلافية المشهورة بين البصريين والكوفيين[٣]، ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر للضرورة الشعرية، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز بغير الظرف وحرف الجر.

واحتج الكوفيون بقراءة ابن عامر[٤]: (وكذلك زين لكثير من المشركين أولادَهم شركائهم) الأنعام(٣٧) بنصب(أولادَهم) وجر(شركائهم)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به(أولادَهم).

وقول الشاعر[٥]:

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ٦٩.

(٢) المقاصد الشافية ١٣١/٦.

(٣) تنظر المسألة في: الإنصاف ٣٤٩/٢، والكتاب ١٥٦/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٥٨/١، وشرح الرضي ٢٩٣/١، وائتلاف النصرة٥١.

(٤) وقرأ الباقون من السبعة: زَيَّنَ، مبني للمعلوم، و(قتلَ) بالنصب، و(أولادِهم)بالجر، و(شركاؤهم) بالرفع. ينظر: السبعة ٢٧٠.

(٥) لم أقف على قائله، والبيت من الكامل. وهو في معاني القرآن للفراء ٣٥٨/١، والخصائص ٤٠٦/٢، وضرائر الشعر ١٩٦، والإنصاف ٣٤٩/٢، وخزانة الأدب ٤١٥/٤.

فزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصِ أَبِي مَزَادَهْ

والتقدير: زجَّ أبي مزادة القلوص، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به(القلوص).

وقد رفض الجواز الزمخشري واستقبحه قائلًا:" وأما قراءة ابن عامر: قتل أولادهم شركائهم برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجاً مردوداً، كما سمج وردّ.

زجّ القلوص أبى مزاده.

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته. والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء. ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء– لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم– لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"(١).

ووصف البيت السابق بأنه خطأ من النساخ، و سيبويه بريء من عهدته(٢).

وذهب ابن جني إلى أنه ليس بضرورة، لأن الشاعر بإمكانه أن يقول: زجَّ القلوصِ أبو مزادة، بإضافة المصدر إلى المفعول، ورفع الفاعل، فدل على جوازه(٣).

وتصدى السمين الحلبي للزمخشري بأنه أغلظ وأساء في عبارته، وذكر أن هذه القراءة متواترة صحيحة، وأن قارئها من أعلى القراء السبعة سندًا، وبين خطأ من رد قراءته ونسبه إلى لحن، أو اتباع الرسم، وأن مثل هذه الأقوال لا ينبغي أن يُلْتفت إليها؛ لأنها طَعْنٌ في المتواتر، وإن كانت صادرةً على أئمةٍ أكابرَ، وأيضاً فقد انتصر لها مَنْ يقابلهم، وأورد من لسانِ العرب نظمِه ونثره ما يشهد لصحة

(١) الكشاف ٢/٧٠.

(٢) المفصل ١٣٣.

(٣) الخصائص ٢/٤٠٨.

هذه القراءة لغةً، فأبو بكر ابن الأنباري حكم بصحة هذه القراءة وأورد لها شواهد من كلام العرب: هو غلامُ إن شاء الله أخيك، يريدون: هو غلامُ أخيك، وحكى الكسائي عن العرب: إن الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها «أي: صوت ربها والله، وغيرها من الأدلة.

ونقل ما ذكره ابن جني في الخصائص (باب ما يَرِد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور) إذا اتفق شيء من ذلك: نُظِر في ذلك العربي وفيما جاء به: فإن كان فصيحاً وكان ما جاء به يقبله القياس فَيَحْسُن الظنُّ به، إلى أن قال: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سُمِع منه(١).

كما رد أبو حيان على الزمخشري بأبلغ رد؛ ذاهبًا إلى أن هذه القراءة متواترة، موجود نظيرها في لسان العرب(٢).

والحق أنه لا ضرورة في البيت، ما دام له شواهد موجود نظيرها من كلام العرب.

(١) ينظر: الدر المصون ١٦٧/٥، والخصائص ٣٨٥/١، ٣٨٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦٥٨/٤.

المبحث الرابع

الضرورة الشعرية عند ابن معط

صرح ابن معط في آخر ألفيته بمصطلح (الضرورة) تحت باب (القول في الإدغام باختصار وبعده ضرائر الأشعار)، ومثله في كتابه(الفصول الخمسون) تحت باب(في الإدغام وضرائر الأشعار).

قال في الألفية[١]:

وفي اضْطِرارِ الشِّعْرِ جَازَ ... مَا لَيْسَ مَصْرُوفاً وجَازَ

حَذْفُ الحُرُوفِ وانْحِذَافُ ... كَمَا أَتَتْ سَواكِنٌ مُحَرَّكَهْ

والفَصْلُ والقَلْبُ وَقَصْرُ ما ... وشَدُّ ما خَفَّ وفَكُّ مَا يُشَدّْ

وفي (الفصول الخمسون)[٢] قال: في الإدغام وضرائر الأشعار على سبيل الاختصار... وأما ضرائر الأشعار، فنحو: صرف ما لا ينصرف ، نحو قول العجاج[٣]:

أَوَالِفًا مَكَّةَ من وُرْقِ الحَمِي

وحذف حرف المد واللين، كقول الراجز[٤]:

أَنْ تَرِدَ المَاءَ إذا غابَ النُّجُمْ

وزيادة حرف المد واللين، كقول الشاعر[١]:

---

(١) الدرة الألفية في علم العربية ٦٨.

(٢) ينظر: الفصول الخمسون ٢٦٨-٢٧٧.

(٣) البيت من الرجز. ينظر: ديوان العجاج ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦/١، ١١٠، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٦، والمحتسب ٧٨/١.والشاهد فيه صرف ما لا ينصرف في قوله:" أوالفًا".

(٤) لم أقف على قائله. والبيت من الرجز. ينظر: المنصف ٣٤٩/١، والمحتسب ١٩٩/١، ٢٩٩، ٨/٢، والدر المصون٢٠٣/٧.والشاهد فيه حذف حرف المد الواو في قوله:(النُّجُم).والمراد: النجوم.

وإنَّنِي حيثُما يَثْنِي الهوى بَصَرِي مِنْ حيثُ ما سَلَكُوا فَأَنْظُورُ

وقطع ألف الوصل، نحو قول قيس بن الخطيم[٢]:

إذا جاوَزَ الإثْنَينِ سِرٌّ فإنَّهُ بنَشْرٍ وتَكْثِير الحدِيثِ قَمِينُ

وتفكيك المدغم، كقول قَعْنَب بن أم صاحب[٣]:

مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وإنْ ضَنِنُوا

وقصر الممدود، كقول الراجز[٤]:

لا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وإنْ طَالَ السَّفَرْ

والاجتزاء بالضمة عن الواو، كقول الشاعر[٥]:

---

(١) نسب لابن هرمة القرشي، والبيت من البسيط. ينظر: ضرائر الشعر للقزاز ١٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢١/١، وارتشاف الضرب ١٤٤٨/٣، ٢٣٩١/٥.والشاهد فيه: إشباع الضمة في قوله:" فَأَنْظُورُ". وأصله: أنظُرُ.

(٢) البيت من الطويل. ينظر: ديوان قيس بن الخطيم ١٠٥، وما يحتمل الشعر من الضرورة ٧٩، والصفوة الصفية٥٤٩/٢، ٦٦٥.والشاهد فيه قطع ألف الوصل للضرورة في قوله:" الإثْنَينِ".

(٣) البيت من البسيط. ينظر: الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، والنكت للأعلم ١٣٨/١، ٩٧٠/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠.والشاهد فيه: فك الإدغام في قوله:"ضَنِنُوا"؛ للضرورة، والأصل: ضَنُّوا.

(٤) لم أقف على قائله، والبيت من الرجز. ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٠٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ١١٦، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٣٩٢/٢.والشاهد فيه: قصر الممدود في قوله:"صَنْعَا"؛ للضرورة، والأصل: صنعاء، بالمد.

(٥) لم أقف على قائله، والبيت من الوافر. ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز ١٩٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٣٣/٢، ٥٨٢، ٥٨٥، والصفوة الصفية ١٦٩/١.والشاهد فيه: الاكتفاء بالضمة عن واو الجمع في قوله:"كَانُ"، للضرورة، والأصل: كانوا.

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي وكانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ

والحذف من الحروف، كقول الشاعر[١]:

أو رَاعِيانِ لبُعْرانٍ لَنَا شَرَدَتْ كَيْ لا يُحِسَّانِ مِنْ بُعْرانِنَا أَثَرَا

وتحريك الساكن، كقول عبيد الله بن قيس الرقيات[٢]:

لاَ بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وإسكان المتحرك، كقول جرير[٣]:

سِيروا بَنِي العَمِّ فالأهْوَازُ مَنْزِلُكُم ونَهْرُ تِيْرَى فمَا تَعْرِفْكُم العَرَبُ

والتقديم والتأخير، كقول الشاعر[٤]:

وما مِثْلُهُ في النَّاسِ إلا مُمَلَّكًا أبُو أُمِّهِ حَيٌّ أبُوهُ يُقَارِبُهْ

والإدغام الشاذ، كقول الفرزدق[٥]:

---

(١) نسب لابن أحمر، والبيت من البسيط. ينظر: معاني القرآن للفراء ١٧٤/٣، وشرح الفية ابن معطي لابن القواس ١١٥٥/٢، والصفوة الصفية ٣١٣/٢.والشاهد فيه: حذف الفاء في قوله:"كَيْ"؛ للضرورة، والأصل: كيف.

(٢) البيت من المنسرح. ينظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ٤٣، واللمحة١٧٦/١، ٧٧٩/٢.والشاهد فيه: تحريك الياء الواجبة التسكين في قوله:" الغَوَانِي"؛ للضرورة.

(٣) البيت من البسيط. ينظر: ديوان جرير ٤٤١/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٤، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٣٨٦/٢.والشاهد فيه: تسكين الفاء في قوله:" تَعْرِفْكُم"؛ للضرورة، والوجه: تعرفُكم، بالرفع.

(٤) نسب إلى الفرزدق، والبيت من الطويل. ينظر: الكامل ٢٨/١، والأصول ٤٦٧/٣، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٣٩٠/٢، والصفوة الصفية ٦٧٢/٢.والشاهد فيه التقديم والتأخير؛ للضرورة، والتقدير: وما مثله حي يقاربه إلا مملكًا أبو أمه أبوه.

(٥) البيت من الطويل. ينظر: ديوان الفرزدق ٢١٦، والمقتضب ٣٨٦/١، والصفوة الصفية ٦٦٠/٢.والشاهد فيه: الإدغام في قوله:" عَلْمَاءِ" للضرورة، والأصل: على الماء.

فَمَا سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوْءِ سِيْرَةٍ ولكنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالدِ

وقد وقفت على استخدامه مصطلح(الشذوذ) في (الدرة الألفية) و(الفصول الخمسون)، فيما يأتي:

١. في مسألة(العطف على الضمير المجرور)[١] ذهب ابن معط إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وحكم على شذوذ قول الشاعر[٢]:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ

يقول[٣]:

والمُضمرُ المجرورُ إنْ عَطَفْتَا عَلَيهِ جِئْ بِمَا بِهِ جَرَرْتَا

نَحْوُ مَضَى بِهِ وبالغُلامِ وشَذَّ مِنْهُ بِكَ والأيَّامِ

قال الفراء: وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كُني عنه ... وإنما يجوز هذا في الشعر؛ لضيقه[٤].

وقال السيرافي:"وهذا قبيح، يجوز في الشعر"[٥].

---

(١) مسألة خلافية مشهورة بين البصريين والكوفيين، مذهب عامة البصريين أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار.ومذهب الكوفيين الجواز مطلقًا. ينظر: الإنصاف ٣٧٩/١ ، وشرح الكافية الشافية ٣٢٠/١،وارتشاف الضرب ٢٠٣/٤، والمساعد ٤٧٠/٢، وائتلاف النصرة ٦٢.

(٢) لم أقف على قائله، والبيت من البسيط. ينظر: الكتاب ٣٨٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢، والصفوة الصفية ٧٧٠/١، وخزانة الأدب ١٢٣/٥.

(٣) الدرة الألفية في علم العربية ٣١.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٥٢/١، ٢٥٣. وقال في موضع آخر:" وما أقل ما ترد العرب مخفوضًا على مخفوض، وقد كُني عنه". معاني القرآن ٨٦/٢.وأجازه في موضع آخر دون قيد. معاني القرآن ٢٩٠/١.

(٥) شرح أبيات سيبويه ١٩١/٢.

وذكر الرماني أن هذا البيت شاهد في أنه يجوز في الضرورة العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار، وأن من النحويين من لا يجيزه في الضرورة، ولا في غيرها، ولا يعرفُ صحة هذا الشاهد؛ لأنه شاذ في الضرورة(١)

وخصه ابن يعيش بضرورة الشعر دون حال الاختيار وسعة الكلام، وحكم عليه بالقبح(٢).

وعده ابن عصفور من ضرائر الشعر(٣).

وعند النيلي من ضرورة الشعر(٤).

وقال ابن بابشاذ: لا يجوز إلا في الشعر(٥).

وحكم عليه ابن القواس وابن النحوية وأبو الفداء بالشذوذ(٦).

٢.في مسألة (اقتران خبر كاد بـ(أَنْ) ذهب ابن معط إلى شذوذه، وذلك نحو قول رؤبة(٧):

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

يقول(٨):

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني ٦٦٢/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨١/٢، ٢٨٢.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ١٤٧.

(٤) الصفوة الصفية ٧٧١/١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ٤٣٠/٢.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٧٩٨/٢، وحرز الفوائد وقيد الأوابد٧٧٣/٢، و الكناش ٢٣٠/١.

(٧) البيت من الرجز. ينظر: ملحقات ديوان رؤبة بن العجاج ١٧٢، والكتاب١٦٠/٣، وخزانة الأدب٣٧٤/٩.

(٨) الدرة الألفية ٣٧.

وإنْ تَصِلْ عَسَى بِأَنْ سَدَّ مسَدّ اسـمٍ لَـهَا وخَبَرٍ وقَدْ وَرَدْ
أَنْ معَ كَادَ في شذُوذٍ وَضحَا قَد كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحَا

والبيت من الضرورات الشعرية عند المبرد(١).

وعده ابن عصفور من الضرورة (٢).

وأطلق عليه ابن النحوية حكم الضرورة، يقول:" وقد يقترن خبرها بـ(أَنْ) إما في نادر من الكلام ... أو في ضرورة، ومنه البيت الذي مثّل به من قول رؤبة..."(٣).

وحكم عليه ابن القواس والنيلي بالشذوذ(٤).

٣. في مسألة النسب إلى المركب أو المضاف حكم بشذوذ التركيب منهما جميعًا، يقول(٥): وإن نسبت إلى المركب، أو المضاف حذفت الثاني... وقد يُركب منهما جميعًا وهو شاذ، كقولهم: حَضْرَمِيٌّ، وعَبْدَرِيٌّ، قال عبد يغوث الحارثي(٦):

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي شَيْخاً يَمانِيَا

قال ابن إياز: "وهذا سماع، لا يقاس عليه"(١).

---

(١) ينظر: المقتضب ٣/٧٥.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ٦١، ٦٢، والمقرب ١/٩٨.وغيره من العلماء كأبي البركات الأنباري. ينظر: الإنصاف ٢/٤٦٠.

(٣) ينظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد١/.١١٣ (رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية عام ١٤٣٧هـ، تحقيق الباحث).ويلحظ أن ابن النحوية يطلق مصطلح(الضرورة) على الشعر.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/٩٠٣.

(٥) الفصول الخمسون ٢٥٤.

(٦) البيت من الطويل.ينظر: المحتسب ١/٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور١/١٤٤، والمحصول في شرح الفصول ٢/٩٨٨، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢/١٢٦٩.

وأطلق عليه ابن القواس والشاطبي حكم الشذوذ، وقصره على السماع، فلا يقاس عليه[٢].

وهو عند ابن النحوية من الضرورات الشعرية[٣].

واكتفى السمين الحلبي بالحكم عليه بأنه غير مقيس[٤].

٤.وقوله في (باب الضرورات) [٥]:" ومن ذلك الإدغام الشاذ كقولهم في بني الحارث: بَلْحَارِث ... ومثل قول الشاعر[٦]:

فَمَا سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوْءِ سِيْرَةٍ ولكنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالدِ

وعده مجد الدين ابن الأثير من الضرورات الشعرية[٧].

وهو عند ابن القواس والنيلي وابن النحوية من الحذف على غير قياس تخفيفًا؛ وهو ما حكم عليه ابن معط بالشذوذ، وليس من الإدغام؛ لتعذره، وعبر عن الحذف بالإدغام تجوزًا[٨].

ويجدر بنا أن ننبه إلى تداخل المصطلحين عند النحاة–كما مر– وقد أشار د. محمد حماسة إلى ذلك، وذكر أن بعض النحاة يفصل بين الضرورة والشذوذ

---

(١) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٩٩١/٢.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٢٦٩/٢، والمقاصد الشافية ٥٢٩/٧.

(٣) ينظر: حرز الفوائد وقيد الأوابد٨٦٦/٢(تحقيق الباحث).

(٤) ينظر: الدر المصون ١٣/١.

(٥) ينظر: الفصول الخمسون ٢٧٦، ٢٧٧.

(٦) نسب إلى الفرزدق. ينظر: المقتضب ٢٥١/١، والمحصول في شرح الفصول ١١٤٢/٢، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس١٣٧٩/٢، والصفوة الصفية ٦٦٠/٢.

(٧) ينظر: البديع في علم العربية ٦٨٠/٢.

(٨) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١٣٧٨/٢، والصفوة الصفية ٦٦٠/٢، وحرز الأوابد وقيد الأوابد٨٥٩/٢.(تحقيق الباحث).

فيجعل الضرورة خاصة بالشعر، والشذوذ خاصًا بالنثر، وبعضهم يجعل الضرورة أعم من الشذوذ، وبعضهم يجعل الشذوذ أعم من الضرورة، وبعضهم لا يفرق بينهما(١).

والذي يظهر للباحث-مما سبق- أن ابن معط لا يفرق بينهما.

(١) ينظر: لغة الشعر ١٤٥، ١٤٦.

الخاتمة

بعد استعراض هذا البحث أجمل ما ظهر لي من نتائج في الآتي:

–اختلاف مفهوم الضرورة الشعرية عند النحاة على عدة توجهات:

الأول: ما يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز في النثر بشرط الاضطرار إليه.

الثاني: الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا.

الثالث: أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه؛ لأن لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فجاز له ما لم يجز لغيره.

الرابع: عدم الاعتداد بالضرورة؛ إذ يجب على الشاعر أن يلتزم بقوانين العربية؛ وما خالفها فهو خطأ.

–لم يصرح ابن معط بتعريف الضرورة، وما فهم منه أنه أراد بها ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. وهو مذهب جمهور النحويين.

– صرح ابن معط بلفظ(الضرورة) في ثلاثة مواضع.

–استخدم ابن معط مصطلح(الشذوذ) في أربعة مواضع، وظهر للباحث أن ابن معط لا يفرق بين مصطلحي الضرورة والشاذ.

–جاء موقف الشراح مؤيدًا لمذهب ابن معط، مع وجود الاختلاف بينهم حول إطلاق مصطلحي الضرورة والشاذ؛ وقد لا تذكر أحيانا.

–عدّ ابن معط(الإدغام الشاذ) من ضرائر الشعر، وعده الشراح من الحذف غير القياسي، وليس من الإدغام؛ لتعذره، وعبر عن الحذف بالإدغام تجوزا.

–تداخل الأحكام المعيارية للمسموع عند بعض العلماء.

–أن من استعمل اللغة الأقل لم يكن مخطئًا لكلام العرب؛ إلا من جهة خطئه بعدم اختياره لأجود اللغتين، ومن احتاج إلى ذلك في الشعر أو السجع فإنه مقبول منه، غير منعي عليه، كما ذكر ابن جني.

–اضطراب المنهج في تقعيد القواعد النحوية؛ نتيجة "الخلط بين اللهجات في التقعيد وعد ما جاء من اللهجات التي لم تعتد أصلًا ضرورة".

–الاعتداد باللغات الواردة عن العرب، وإن حُكم عليها بأدنى درجات السماع؛ ما دام لها ورود في القراءات المتواترة، والأحاديث النبوية الصحيحة، والكلام المنثور الفصيح، وشعر فحول الشعراء؛ كونها تمثل أصلًا من الأصول التي بنى عليها النحاة قواعدهم.

– قد يجمع الشاعر بين الأضعف والأقوى في بيت واحد، وقد عقد ابن جني باب أسماه:" الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد" وذلك جائز عنهم.

–تباين موقف النحاة في حكمهم على الشاهد الشعري، فتارة يحكم عليه بالضرورة الشعرية، وأخرى بأدنى مراتب السماع.

ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب. لأبي حيان. تحقيق: د. محمد رجب عثمان، مكتبة الخانجي– القاهرة، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٢. أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.

٣. الأصول في النحو. لابن السراج. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤. الإغراب في جدل الإعراب. لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دمشق، ١٣٧٧هـ –١٩٥٧م.

٥. ألفية ابن مالك.لابن مالك. دار التعاون.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف. لأبي البركات الأنباري. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية– بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٧. البحر المحيط في التفسير.لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ط١٤٢٠هـ.

٨. البديع في علم العربية. لابن الأثير الجزري. تحقيق: د. صالح العايد، ود. فتحي أحمد، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٩. تحرير الخصاصة (شرح ألفية ابن مالك). لزين الدين بن عمر بن مظفر بن الوردي. تحقيق: د. عبد الله الشلاش، مكتبة الرشد– الرياض، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

١٠. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١١. التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان. تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ودار كنوز إشبيليا- الرياض.

١٢. التعريفات. لعلي بن محمد الشريف الجرجاني. دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م.

١٣. توجيه اللمع. لابن الخباز. تحقيق: د. فائز زكي محمد دياب، دار السلام- القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٤. الجمل في النحو. للزجاجي. تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ودار الأمل- الأردن ، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٥. حجة القراءات. لأبي زرعة. تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٦. الحجة في القراءات السبع. لابن خالويه. تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق- بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

١٧. حرز الفوائد وقيد الأوابد(شرح ألفية ابن معطي).لابن النحوية.تحقيق: د.عبد الله البقمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، عام ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٨. حرز الفوائد وقيد الأوابد.لابن النحوية. تحقيق:د. حمود بن حماد الربعي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية، عام ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.

١٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. لعبد القادر البغدادي. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٠. الخصائص. لابن جني. تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

٢١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. للسمين الحلبي. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم– دمشق.

٢٢. دراسات في فقه اللغة.د.صبحي إبراهيم، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

٢٣. الدرة الألفية في علم العربية. لابن معطي. نشرها د. زيتر ستين، ليزج، ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠م.

٢٤. ديوان العجاج رواية الأصمعي. تحقيق: عبد الحفيظ السطلي.مكتبة أطلس، دمشق.

٢٥. ديوان الفرزدق. شرح :عبد الله الصاوي، القاهرة، ١٩٣٦م.

٢٦. ديوان جرير. بشرح محمد بن حبيب. تحقيق:د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر.

٢٧. ديوان رؤبة بن العجاج. تحقيق: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

٢٨. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات.تحقيق وشرح: د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٧هـ/١٩٥٨م.

٢٩. السبعة في القراءات. لابن مجاهد. تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف– مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

٣٠. سر صناعة الإعراب.لابن جني.دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١،١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٣١. شرح أبيات سيبويه.للسيرافي.تحقيق:د. محمد علي الريح هاشم، ومراجعة: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، عام ١٣٩٤هـ.

٣٢. شرح أبيات مغني اللبيب. للبغدادي. تحقيق: عبدالعزيز رباح، وأحمد دقاق، دار المأمون- دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.

٣٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.للأشموني. دار الكتب العلمية -بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٣٤. شرح التسهيل. لابن مالك. تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر- مصر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٣٥. شرح الرضي على الكافية. تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس- بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٣٦. شرح ألفية ابن معطي. لابن القواس. تحقيق: د. علي بن موسى الشوملي، مكتبة الخريجي- الرياض،ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٣٧. شرح الكافية الشافية. لابن مالك. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٨. شرح المفصل.لابن يعيش.دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣٩. شرح المقدمة الجزولية الكبير. للشلوبين. تحقيق: أ. د. تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .

٤٠. شرح المقدمة المحسبة. لابن بابشاذ. تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

٤١. شرح جمل الزجاجي. لابن عصفور. تحقيق: د. صاحب أبو جناح.

٤٢. شرح ديوان الحماسة.للمرزوقي.تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤٣. شرح شافية ابن الحاجب. للرضي. تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية–بيروت، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٤. شرح كتاب سيبويه.للرماني. تحقيق:د. سيف العريفي، رسالة دكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٤٥. شعر أبي زبيد الطائي.جمع وتحقيق د. نوري القيسي، مطبعة المعارف–بغداد، ١٩٦٧م.

٤٦. شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح.لابن مالك. تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٧. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها.لابن فارس.نشر محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤٨. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. للنيلي. تحقيق:أ. د. محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى عام ١٤١٥هـ.

٤٩. ضرائر الشعر. لابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٥٠. طبقات فحول الشعراء.لابن سلام الجمحي. تحقيق:د. محمود محمد شاكر، دار المدني – جدة.

٥١. العقد الفريد.لابن عبد ربه الأندلسي، دارالكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥٢. فتح الباري بشرح صحيح البخاري.رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، وصححه محمد الدين الخطيب، المكتبة السلفية-القاهرة، ١٣٧٩هـ.

٥٣. الفصول الخمسون.تحقيق: د. محمود الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

٥٤. في اللهجات العربية. د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢.

٥٥. الكامل.للمبرد. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٦م.

٥٦. كتاب سيبويه. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب- بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٥٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. للزمخشري. دار الكتاب العربي- بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٥٨. الكناش في فني النحو والصرف. لأبي الفداء. تحقيق: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية- بيروت، ٢٠٠٠م.

٥٩. اللباب في علل البناء والإعراب. للعكبري. تحقيق: د. غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، دار الفكر المعاصر-بيروت، ودار الفكر-دمشق، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٦٠. لسان العرب. لابن منظور. دار صادر- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٦١. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية.د. محمد حماسة، دار الشروق–القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٦٢. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية.للدكتور: محمد حماسة، دار الشروق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٦٣. ما يجوز للشاعر في الضرورة.للقزاز القيرواني. تحقيق:د. محمد زغلول، و د. محمد مصطفى، منشأة المعارف، الإسكندرية.

٦٤. ما يحتمل الشعر من الضرورة. تحقيق:د.عوض القوزي،دار المعارف،ط٣، ١٩٩٣م.

٦٥. المحتسب في تبيين شواذ القراءات. لابن جني. تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.

٦٦. المحصول في شرح الفصول(شرح فصول ابن معط في النحو). لابن إياز البغدادي. تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار– عمان، ط١، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

٦٧. المزهر في علوم اللغة وأنواعها.للسيوطي.تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦٨. معاني القرآن للفراء. عالم الكتب– بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦٩. المفصل في صنعة الإعراب. للزمخشري.تحقيق: د. علي بو ملحم،مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٧٠. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي. تحقيق:د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مطبوعات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٧١. المقتضب. تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت.

٧٢. الممتع في التصريف لابن عصفور. مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.

٧٣. من أسرار اللغة. د.إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨.

٧٤. همع الهوامع. للسيوطي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بمصر.

٧٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لابن خلكان. تحقيق:د. إحسان عباس، دار صادر – بيروت.